بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة
كلية الآداب والحضارة الإسلامية

إستمارة المشاركة في الملتقى الوطني

(تقنيات و أدوات استعمال المصادر و الأرشيف في البحث التاريخي)

الاسم الكامل:	عبد الجليل قريان
الرتبة العلمية:	أستاذ التعليم العالي
التخصص:	تاريخ وسيط
مؤسسة الانتماء:	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية– قسنطينة
البريد الالكتروني:	gueriane@yahoo.fr
رقم الهاتف:	0659435367

المحور: **الأول آليات توظيف المصادر.**

عنوان المداخلة : **أولوية المصادر على المراجع في البحث التاريخي (الوسيط) الضرورات والمحاذير**

The Primacy of Sources over References in Medieval Historical Research: Necessities and Precautions

الملخص:

يعتمد البحث التاريخي أساسا على المصادر التي سجلت أحداثه، ووثقت أعماله، وكلما كان البحث لصيقا بالمصادر كان أقرب إلى الحقيقة من غيره، وأجدى في مساعدة الأجيال اللاحقة في فهم تطور المجتمعات وتحليل العوامل التي أثَّرت في مسار التاريخ؛ غير أن الباحث في التاريخ وفي زحمة التوجهات المختلفة والرؤى المتباينة، وفي خضم الصراع العالمي المحتدم بين القوى والفئات والحضارات المختلفة، التي توظف التاريخ في تحقيق مشاريعها وتوجهه إلى ما يخدم مصالحها، بات من الضروري التنبيه إلى الخطر الماحق الذي يهدد أجيالا كاملة من الباحثين عندما تعتمد سيلا من الدراسات الموجهة وتتبناها بوعي أو بغير وعي، دون النظر مجددا في المصادر التي وظفت فيها، واستقت منها، وإدراك محتواها ومبناها ومعناها، استئناسا بصدقية هؤلاء الباحثين أو شهرتهم العلمية، وانتشار صيتهم من القدماء أو المحدثين ومن الشرقيين أو الغربيين.

وتأتي هذه الورقة في سياق استعادة الاعتبار للمصادر التاريخية كأساس في البحث التاريخي على أصوله، وكخطوة أولى لا غنى عنها لكل الباحثين، والتنبيه إلى الضرورات الملحة في أولوية النظر في المصادر قبل الاستئناس بالمراجع، وإلى المحاذير التي يتوجب توقيها حتى يكون الباحث في مأمن من التوظيفات المختلفة للنص المصدري، ويكون على وعي تام بما يحتاجه البحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة التاريخية ومستلزماتها دون تقصير أو تأثير.

الكلمات المفتاحية: البحث التاريخ-المصادر التاريخية-أولوية المصادر- المراجع

Abstract :

Historical research is fundamentally based on the sources that recorded its events and documented its actions. The closer the research is to its primary sources, the nearer it comes to truth and the more valuable it becomes in helping future generations understand the evolution of societies and analyze the factors that shaped the course of history.

However, in the midst of diverse intellectual trends, conflicting perspectives, and the ongoing global struggle among various powers, groups, and civilizations—all of which employ history to advance their own agendas and direct it toward their interests—it has become imperative to warn of the grave danger threatening entire generations of researchers. This danger arises when they rely upon and adopt a flood of directed studies, consciously or unconsciously, without reexamining the sources upon which these studies are based, or understanding their content, structure, and meaning. Many do so merely by trusting the credibility or scholarly reputation of certain researchers, whether ancient or modern, Eastern or Western.

This paper thus seeks to restore the proper value of historical sources as the foundation of authentic historical research. It serves as a first and indispensable step for all researchers, emphasizing the urgent necessity of prioritizing sources before consulting secondary references. It also highlights the precautions that must be observed to safeguard researchers from the various forms of misuse of primary texts and to ensure full awareness of what historical research truly requires to reach historical truth and its essential prerequisites, without negligence or distortion.

Keywords : Historical Research -Historical Sources- Priority of Sources- References

مقدمة:

يعتمد البحث التاريخي في بناء المعرفة التاريخية أساسا على المصادر التي سجلت وقائعه، ووثقت أحداثه، وكلما كان البحث أكثر ارتباطا بالمصادر الأصلية كان أقرب إلى الحقيقة وأكثر قدرة على تفسيرها، ومن خلال هذا الارتباط الوثيق يصبح البحث أجدى نفعا في مساعدة الأجيال اللاحقة على فهم تطور المجتمعات وتحليل العوامل التي أثَّرت في مسارها التاريخي؛ غير أن الباحث في التاريخ وفي زحمة التوجهات المختلفة والرؤى المتباينة، وفي خضم الصراع العالمي المحتدم بين الفئات والقوى والحضارات، التي تسعى لتوظيف التاريخ في تحقيق مشاريعها وتوجيهه إلى ما يخدم مصالحها، بات من الضروري التنبيه إلى الخطر الماحق الذي يهدد أجيالا كاملة من الباحثين عندما تستند إلى سيل من الدراسات التاريخية الموجهة وتتبناها وتعتمدها وتجتهد في الدفاع عنها بوعي أو بغير وعي، دون استعادة النظر في المصادر التي أحالت عليها، ووثقت منها، والتحقق من أصولها وموضوعاتها، وكوامن رؤيتها، اعتمادا على ما روج لهؤلاء الباحثين من شهرة علمية، وسمعة أكاديمية بين المؤلفين من القدماء أو المحدثين ومن الشرقيين أو الغربيين.

وتأتي هذه الورقة في سياق استعادة الاعتبار للمصادر التاريخية كأساس في البحث التاريخي على أصوله، وكخطوة أولى لا غنى عنها لكل الباحثين، والتنبيه إلى الضرورات الملحة في أولوية النظر في المصادر قبل الاسئناس بالمراجع، وإلى المحاذير التي يتوجب على الباحث أن يتجنبها حتى يكون في مأمن من التوظيفات المختلفة للنص المصدري، ومن التحيزات والقراءات الموجهة، ويكون على وعي تام بما يحتاجه البحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة التاريخية ومستلزماتها دون تقصير أو تأثير.

والإشكالية التي تطرح : كيف يمكن للمصادر التاريخية أن تشكّل أساسًا للبحث العلمي الرصين دون الوقوع في المزالق المنهجية المرتبطة بها؟

والاسئلة المندرجة تحتها:

1-ماهي الضرورات العلمية التي تفرضها علينا صرامة البحث العلمي التاريخي للتوجه نحو المصادر التاريخية كأولوية قبل التعامل مع المراجع ؟.

2- ما أبرز المحاذير المنهجية التي يجب على الباحث تجنبها عند التعامل مع المصادر، حتى يستوفي استغلالها بشكل سليم ؟

3-- ما وجه الاستفادة من المراجع في الحدود التي تبقي على استقلالية الباحث وتؤهله لإنتاج بحث أكاديمي عميق ومميز؟.

وللإجابة على هذه الاشكالية نعالج الموضوع في النقاط الآتية:

1-تعريف المصادر والمراجع:

المصادر المكتوبة: هي كل المواد الأصلية التي تستقى منها المعلومات التاريخية، وتسهم في بناء المعرفة التاريخية حول حدث أو ظاهرة أو فترة تاريخية معينة، وعادة ما تكون مادة خاما لم تتعرض لتفسير أو تحليل سابق، وتعد الأساس الأولي الذي يعتمد عليه الباحث في استنباط الحقائق وتحليلها علميا، وتكون مكتوبة في زمن معاصر الحدث التاريخي بالمشاركة أو بالمراقبة أو قريبا منه كرونولوجيا، أو المصادر البعيدة التي تحوي اقتباسات من مصادر مفقودة. مثل: المخطوطات. والمصادر المحققة . الوثائق التاريخية الاصلية كالمعاهدات ، والمراسيم، والسجلات، والنقوش، والعملات،

أما المرجع: هو عمل يُستند إليه كمصدر ثانوي، ويعتمد عادة على المعلومات الموجودة في المصادر الاصلية الأولية كمادة أساسية، وتستخدم لتدعيم الاطار النظري للدراسة، وتوسيع الخلفية العلمية للباحث، وتتمثل في المؤلفات والاعمال العلمية التي تبحث في موضوعات تاريخية تتبنى التحليل والنقد للأعمال الأصلية، مثل الكتب الاكاديمية والمقالات المحكمة، والرسائل الجامعية، والتقارير العلمية، والموسوعات المتخصصة، ودوائر المعارف، وهذه المراجع لا تعد مادة أولية للبحث بل وسيلة مساعدة، أو كوسيط معرفي لفهمه واستيعابه ضمن سياقه العلمي.

ثانيا: الضرورات العلمية والمنهجية للاعتماد على المصادر

إن الاعتماد على المصادر التاريخية المكتوبة كأولوية قبل الاستفادة من المراجع، يعتبر ضرورة من ضرورات البحث التاريخي الأكاديمي السليم، وَيُمَكِّنُنَا من الحفاظ على الحقيقة التاريخية مبرأة من التدخلات الخارجية. وفي مايلي أهمها:

1- تحقيق الأصالة البحثية:

يقتضي البحث التاريخي الرصين العودة المباشرة إلى المادة التاريخية العذراء في مصادرها الأولى، والوقوف عليها وهي ما تزال في صورتها الأصيلة غير المفلترة عبر الوسائط اللاحقة. فإتاحة الفرصة للباحث لملامسة النصوص والمعطيات الأصلية تمنحه إمكانية التحقق من سياقات إنتاجها، وفهم مقاصد مؤلفيها، واستجلاء بنيتها الداخلية دون تشويه أو اجتزاء. كما يُكسبه هذا الاحتكاك المباشر إحساساً بالقيمة العلمية المضافة التي تتحقق عند استنطاق المادة الخام، ويعمّق لديه الشعور بالحميمية المعرفية تجاه هذه النصوص وأصحابها، ويُنمّي وعيه بالمسؤولية المنهجية والأمانة التاريخية التي يقتضيها التعامل مع الشواهد الأصلية. وبهذه الممارسة

العلمية ينتمي الباحث إلى فئة الباحثين الحقيقيين الذين يؤسسون معرفتهم على الفحص المباشر للمصادر لا على الرواية المنقولة أو التفسير الجاهز.

2- استكشاف مقاصد أصحاب المصادر وخلفياتهم الفكرية .

تَوَفُّرُ المصادر على المادة التاريخية الخام كما دونت في سياقها الزمني الأصلي، دون توجيه لاحق، أو تدخل تأويلي أو إعادة صياغة، تمكن الباحث من رصد مسائل التاريخ واستكشاف قضاياه ضمن الأطر الإدراكية التي صاغها مؤلفوها أنفسهم. فهذه النصوص الأولى تُمكّن من استعادة منظور أصحابها وفهم مقاصدهم وحدود رؤيتهم. كما تمنح الباحث فرصة لقراءتها قراءة متأنية تنسجم مع تكوينه العلمي وخبراته المنهجية، وتسمح له بتوظيف أدواته التحليلية الخاصة لاستنطاقها واستنباط الدلالات الكامنة فيها. وبذلك تصبح المصادر الأصيلة فضاءً معرفياً يلتقي فيه وعي المؤلف القديم مع وعي الباحث المعاصر، بما يعزز إمكانات التفسير الموضوعي والتأويل النقدي.

كما تتيح المصادر الأصلية للباحث فرصة استكشاف البنية الذهنية والخلفيات الفكرية لمؤلفيها بما في ذلك توجهات العقدية والمذهبية والطائفية والإثنية، التي تحكم رؤيتهم وميولاتهم في صياغة الرواية التاريخية، مما يُمَكِّن الباحث من فهم الإطار الذي تشكّلت فيه الروايات التاريخية. ويُكسبه هذا الإدراك القدرة على أخذ احتياطاته في التعامل مع النصوص بحذر علمي وبمنهج نقدي واعٍ عند تحليلها وتفسيرها، بما يضمن تمييز النصوص الموضوعية عن العناصر الذاتية التي قد تتخلل الخطاب التاريخي، ومن ثمّ فإن معرفة خلفيات المؤلفين للمصادر تعتبر جزءا أساسيا من أدوات الفحص التاريخي وخطوة لازمة في تحقيق قراءة علمية رصينة وموضوعية للمصادر.

3- استكشاف الخلفيات العلمية والمرجعيات الفكرية لأصحاب المراجع

تشكّل المصادر التاريخية الوعاء الأول للمادة الخام التي استقى منها الباحثون وأصحاب المراجع المختلفة صياغة مؤلفاتهم وبناء تصوّراتهم. فهذه المصادر تمثل نقطة الارتكاز المعرفي التي يستمد منها الباحثون عناصر التحليل، ويعيدون من خلالها تشكيل رؤاهم التاريخية وفق خلفياتهم العلمية وتوجهاتهم المنهجية ومرجعياتهم الفكرية. ومن ثمّ تُعدّ المصادر الأصلية أساساً لا غنى عنه لفهم التوجهات التفسيرية التي تبنّاها الدارسون عبر العصور، ولتتبع كيفيات تَحوّل المادة التاريخية من صورتها الأولية إلى قراءاتها المتعددة في الدراسات اللاحقة.

4 - تعزيز ملكة التوثيق والنقد

إنّ الرجوع إلى المصادر الأولية في المقام الأول يمثّل خطوة منهجية حاسمة تتيح للباحث إمكانية رصد مظاهر التصرّف أو التلاعب غير العلمي التي قد يمارسها مؤلفو المراجع على النصوص المصدرية. فالمعالجة اللاحقة للنص المصدري كثيراً ما تتعرّض لأشكال متعددة من التدخل: من حذف وإضافة، وتبديل وتحريف وتزييف، وتضليل وتدليس، وهي جميعها ممارسات وانحرافات تنبع من الخلفيات العلمية والمرجعيات المذهبية والفكرية والإيديولوجية للمؤلف اللاحق، والتي قد تستحوذ على نظرته وتوجّه قراءته للنص بحيث يُعاد إنتاج المادة التاريخية وفق تصوّرات ذاتية لا تعكس طبيعتها الأصلية. وتبلغ هذه الانحرافات ذروتها في سياقات الصراع الحضاري والفكري بين الأمم والجماعات، حيث تتكاثر محاولات إعادة صياغة الماضي لخدمة سرديات معاصرة. ومن خلال كشف الباحث لهذه التدخلات ورصد آلياتها وسياقاتها، يصبح قادراً على ممارسة النقد النصي العميق، والتمييز بين النصوص الأصلية والكتابة التأويلية اللاحقة، مما يمكّنه من إجراء عمليات التمحيص والتدقيق والمراجعة والتصحيح التي تُعيد للنص التاريخي قدره من الموضوعية والاتساق.

-وفي نفس السياق يمثّل الرجوع المباشر إلى المصادر الأصيلة ضرورة منهجية كبرى، إذ يكشف للباحث حجم المخاطر المعرفية التي تنجم عن الاعتماد غير النقدي على المراجع الثانوية. فكثيراً ما يلجأ بعض مؤلّفي هذه المراجع، عن قصد أو عن غير قصد، إلى إحالة قضايا محورية أو مسائل تاريخية حسّاسة على مصادر معيّنة ابتغاء منح تصوراتهم وتوجهاتهم شرعية علمية. ويعمل هؤلاء، اعتماداً على تلك الإحالات المزعومة، على بناء تحليلات واستنتاجات وإصدار أحكام ذات أثر بالغ في مجالات علمية أو ثقافية أو سياسية أو حضارية. غير أنّ العودة إلى النص المصدري الذي أُحيل عليه تكشف في أحيان كثيرة عن غياب تلك الرواية من أصلها، أو عن وجودها في سياق جغرافي أو تاريخي لا يمتّ بصلة إلى موضوع البحث، أو عن تحميل النص ما لا يحتمله من تأويلات خارجة عن سياقه ومعانيه، دون قرينة تبرّر هذا التأويل.

وتُبيّن هذه الممارسات للباحث أنّ صاحب المرجع قد تعمّد لي أعناق النصوص وتحميلها ما لا تحتمله عبر تأويلات متعسفة بما يخدم رؤيته الخاصة، معتمداً على افتراض ضمني بأنّ جمهور القرّاء لن يشكّك في أمانته العلمية، ولن يقوم في الأغلب بمراجعة المصادر الأصلية، (هذا ما وقفت عليه شخصيا في الإشراف وتقييم ومناقشة رسائل الدكتوراه) لاسيما إذا كان المؤلّف يتمتع بسمعة أكاديمية أو شهرة علمية[1]. وهكذا قد تتحول هذه التأويلات الزائفة إلى

---

[1] حاول ليفي بروفنسال في مقاله " تأسيس مدينة فاس" إسقاط صدقية المصادر التاريخية الإسلامية وادعائه بأن مدينة فاس تأسست في عهد إدريس الأول في معارضة شاملة لكل المصادر الإسلامية استنادا إلى عملة إدريسية أثبت دانييل أوستاش في كتابه مجمع الدراهم الادريسية بأن قراءتها كانت غير صحيحة.

E, Lévi –Provençal, «La fondation de Fès», in Annales de l'Institut d'Etudes orientales, IV, 1938, pp.23–52.

وقد اقتبسه من المرجع الآتي:

H Lavoix, Catalogue des monnaies musulmanes de la Bibliothèque Nationale, Espagne et Afrique, Paris, 1891, p.XLIV, n° 899, pp. 377–378

وهذا هو الرد الذي فند فيه اوسطاش قراءة العملة الادريسية وأعاده إلى نصابه:

أراء معتبرة وأحكام معتمدة لدى فئة من الباحثين الذين يفتقرون إلى الحسّ النقدي، أو الذين لا يمارسون منهج الشك العلمي في التعامل مع الرواية التاريخية، وتتعرض الوقائع التاريخية لحالات من التبديل والتحريف والتدليس والتزوير.

وتكثر هذه الظواهر خصوصاً لدى أصحاب النزعات القومية والدينية والعرقية والطائفية والإيديولوجية، الذين يعملون على صناعة سردية تاريخية تتوافق مع رؤاهم وتشرعن مشاريعهم الفكرية والسياسية، مستخدمين في ذلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، بما في ذلك إعادة صناعة التاريخ نفسه[2].

غير أنّ مصداقية هذا النمط من الباحثين سرعان ما تتهاوى بمجرد كشف التلاعبات التي اقترفوها بحق الوقائع التاريخية، إذ يؤدي فضح ممارساتهم إلى إظهار حجم "المجازر المعرفية " التي ارتكبوها في سبيل صياغة تاريخ يتوافق مع أهوائهم وتوجّهاتهم الإيديولوجية أو العنصرية، فينكشف زيف رواياتهم وتسقط شرعية أطروحاتهم أمام النقد العلمي الرصين.

5--ضمان الدقة والموضوعية وتجاوز منطق الانتقائية

Daniel Eustache : CORPUS DES DIRHAMS IDRISSITES ET CONTOMPORAINS . RABAT970-1971. P 26.)":

[2] الحذر من السقوط في فخ بعض الدراسات حيث العلاقات التي تربط بين بعض المؤرخين بالسلطة السياسية ومراكز التمويل وانخراطهم في التأسيس لمشروعية السلطة، وقولبة المناهج التاريخية خدمة لمختلف أنواع السلطات على رأسها الممالك والجمهوريات، وكمثال على ذلك، أورد فرانسوا دوس أخبارا حول تبرعات ممولين أمريكيين لبرامج البحث إلى مدرسة الحوليات، واعتراضهم في بعض الأحيان على مواضيع لا تتماشى والسياسة الأمريكية كالمواضيع التي تتعلق بالصين في العصر الوسط، أو تلك التي تهم الاقتصاد السوفياتي هذا تجاه القوى العالمية الكبرى (فرانسوا دوس، التاريخ المفتت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 10 – 11 من مقدمة المترجم)، أما الدول الضعيفة والمستعمرات القديمة فإن التلاعب بتاريخها أمر لا يؤبه له، ولا يستفسر عليه . وإذا تشرب الباحث رؤيتهم قبل الرجوع إلى المصادر ومعرفة الحقائق دون تحري، فسوف يكون ضحية لهذه التوجهات.، ويكون سائرا في الاتجاه المرسوم من قِبَلِهم، دون إدراك لمصيره، وفي كثير من الأحيان يكون في حالة من الانتشاء الوهمي والرضى دون وعي بما يحاك.

يشكّل تقديم المصادر الأصلية على المراجع الثانوية خطوةً منهجيةً جوهرية في البحث التاريخي، إذ يتيح للباحث تأسيس معرفة مستقلة **تتجاوز الانتقائية** التي تتورّط فيها العديد من المراجع ذات المشاريع المؤدلجة. فمن خلال العودة المباشرة إلى المادة المصدرية، يستطيع الباحث الوقوف على حقيقة ما أورده الكتّاب في تلك المراجع، والكشف عن اتجاهاتهم الفكرية، والخلفيات الأيديولوجية التي تؤطر قراءاتهم، **وتتحكم في عملية اختيارهم للنصوص أو إقصائهم لها.**

فكم من مرجع يتجاوز عمدًا ذكر وقائع معينة لأنها تُضعف مشروعه الذي يودّ تأسيسه، في حين يُبرز وقائع أخرى لأنها تحقق انسجامًا مع رؤيته الخاصة. وهكذا تتم صناعة تاريخية ذات طابع انتقائي ومؤدلج، تغيب عنها الموضوعية ويتراجع فيها حضور المنهج العلمي. غير أنّ الرجوع إلى المصادر الأصلية يُسهم في فضح هذه الانتقائية، ويرفع الغطاء عن الأحداث المغيّبة، ويكشف ضحالة المرجع وتهافته العلمي، ويعيد الأمور إلى نصابها الصحيح بإظهار الحقيقة التاريخية كما وردت في سياقاتها الأصلية.

ومن جانب آخر، يُمكّن الاحتكام إلى المصادر من التحقق من الحجم الحقيقي للنصوص التي تعتمدها المراجع ذات المشاريع المؤدلجة. فكثيرًا ما تُضخّم هذه المراجع بعض الإشارات أو الأحداث، وتُعطيها وجاهة أكبر من حجمها الذي تشغله في سياقها الأصلي لتجعل منها رؤية مهيمنة تعزز مشروعها على حساب غيره، بينما تقزّم أحداثا أخرى أثقل وزنا وأشد أثرا، لمجرد أنّها لا تخدم رؤيتها أو تتعارض مع مشروعها . ويتيح الرجوع المباشر إلى النص المصدري ردّ هذه المبالغات إلى حجمها الطبيعي، وإعادة وضع كل نص في موضعه الصحيح داخل السياق العام للحدث أو الموضوع، دون تضخيم أو تقزيم.

6- تعزيز الاستقلالية الفكرية للباحث وتحريره من التبعية للمراجع الثانوية.

الاطلاع على المصادر وسبر أغوارها قبل التعامل مع المراجع يمنح الباحث أساسا متينا من الثقة المعرفية والجرأة الفكرية ويعزز فيه الاستقلالية الفكرية على طرح أفكاره وتحليلاته بعيدا عن تأثير المراجع المختلفة، كما يتيح له من جهة أخرى فتح نوافذ متعددة وزوايا جديدة للرؤية والتأمل، تمكنه من السير بثبات نحو الاستقلال الفكري والإبداع في التحليل والتعليل والنقد.

7- استعادة الباحث الثقة في كفاءاته الذاتية:

من الضرورات الكبرى التي تفرض علينا الاعتماد على المصادر كأولوية بحثية، إيقاف مظاهر التراجع العلمي والجمود الفكري الذي يعاني منه بعض الباحثين ذوي التكوين الضعيف أو الانهزام النفسي والحضاري، ممن يسعون إلى التسلق نحو مستويات علمية، اتكاءً على طروحات بعض الباحثين المشهورين قديما أو حديثا من الشرق أو الغرب، للظهور كباحثين أو في صف الباحثين، فيسقطون في شراك الاعجاب المفرط والتقديس غير الموضوعي، ويسلكون بذلك مسار التبعية الفكرية التي تفرغ البحث من قيمته العلمية.

إن العودة إلى المصادر الاصلية تشكل حماية منهجية من هذه الإنحرافات، وتتيح للباحث أن يعيد هندسة أفكاره، وبناء وعيه العلمي ويستعيد ثقته بقدراته الذاتية، مقتديًا بتجارب العلماء الذين انطلقوا من النصوص المصدرية نفسها، وتفاعلوا معها بوعي وكانت لهم بصماتهم البحثية، وليس ذلك إلا ثمرةً للإرادة الصادقة والاجتهاد المتواصل والصبر على البحث، امتثالًا لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾.

وعلى هذا الأساس، فإنّ اعتماد المصادر كأولوية قبل المراجع تزوّد الباحث بأدوات التمييز بين المعرفة التاريخية السليمة المنبثقة من مصادرها الاصلية، وتلك التي صيغت لخدمة

مشاريع فكرية أو أيديولوجية مختلفة، وتُسهم في الوقت ذاته في حماية البحث التاريخي من التحريف والتزييف، وترسي للباحث قواعد البحث التاريخي الملتزم بالامانة العلمية والتجديد.

ثالثا: المحاذير المنهجية في التعامل مع المصادر :

-على الرغم من أن أولوية الرجوع إلى المصادر قبل المراجع تعد لازمة من لوازم البحث الأكاديمي الرصين، وضرورة لتحقيق الاستقلالية الفكرية التي تمكن الباحث من الاسهام العلمي الجاد، وتعدد زوايا الرؤية، وإثراء مسالك القراءة بعيدا عن التبعية الفكرية والسير في فلك السابقين، إلا أن هذه الغايات تبقى معلقة التحقق مالم يرافقها في الوقت ذاته مراعاة جملة من المحاذير المنهجية التي تفقد هذه الأولوية حيويتها العلمية وقيمتها البحثية، ومن أبرز هذه المحاذير:

1- الاعتماد المحدود أو الأحادي الاتجاه على فئة من المصادر دون غيرها

اقتصار الباحث على نسبة محدودة من المصادر المتاحة، أو اعتماد اتجاه معين منها دون سواه، يُعدّ من أخطر المزالق المنهجية التي تُضعف القيمة العلمية للبحث، إذ يجعل الباحث أسيرا لأحداث تاريخية مقررة، ولقراءة موجهة، ويحرمه الاستفادة من تنوع المصادر التي تعد شرطا جوهريا لتحقيق الرؤية الشاملة التي توفر للباحث الاحاطة التفصيلية بالوقائع من مختلف الزوايا بما يشبه الرؤية بزاوية 360 درجة، أما الاقتصار على زاوية محددة ورؤية واحدة، فيُفقد البحث توازنه المنهجي ويُضعف أصالته وصدقيته العلمية، ويتحول البحث من تحليل نقدي متكامل إلى عرض مجتزإ لا يعبر عن الحقيقة التاريخية الشاملة.

2- الاعتماد على المصدر دون الالمام بمؤلفه

إن الاعتماد على مصدر تاريخي دون معرفة وافية وشاملة بمؤلفه -من حيث موطنه، ونشأته، ومستواه التعليمي، ورحلاته العلمية والفكرية ، وانتماؤه المذهبي وظروفه الاجتماعية والسياسية ووظائفه وعلاقته بالسلطة، فضلا عن إنتاجه العلمي وتلاميذه- يُفقد الباحث أحد أهم الأسس المنهجية في التقييم الموضوعي للنصوص التاريخية، كما تضعف قدرة الباحث على ممارسة النقد التاريخي القائم على الحذر والشك والتمحيص الملازمة للباحث عادة الملازمة للباحث في تعامله مع مختلف النصوص، في المقابل فإن الالمام بشخصية المؤلف ومصادره وأساليب كتابته تفتح آفاقا رحبة في عملية النقد الداخلي والخارجي، وتيسر الوصول إلى نتائج أكثر أمانا ودقة، وتتيح للباحث الغوص في الابعاد العميقة للنص، وتبيُّنِ مقاصده الحقيقيه، والتمييز بين ما يمثل رؤية المؤلف الذاتية وما هو نتاج للبيئة الفكرية والاحتماعية التي عاش فيها، دون الوقوع في فخ المبالغة فيما يحب أو الانجرار وراء تجاوزاته فيما يكره.

3- القراءة غير النقدية التي تُحوِّل المصدر إلى سلطة مطلقة:

الحذر من الافتتان بالمصادر وأصحابها، وخاصة أصحاب المصادر المشهورة قديما وحديثا، والتعامل معها بعقلية التقديس والعصمة، والبراءة من كل الأخطاء، بل ينبغي التعامل مع المصدر التاريخي كمنتج بشري يُحترم ولا يُقدَّس، واعتباره شخصية يكتنفها تقائص البشر، من ثقافة محددة ومحدودة، وميول خاصة، وتأثر بظرفية تاريخية مركبة. وهذا الحذر مطلوب للباحث حتى يتمكن من النظر في النصوص المصدرية بعقلية ناقدة تحليلية، لا بذهنية ناقلة مقلدة، تمكنه من ممارسة جهده في فهم النص في سياقه التاريخي والفكري على نحو موضوعي، ويسهم في عملية البناء التاريخي السليم.

4- تحميل النصوص سياقات خارجة عن نطاقها

من المحاذير التي تشكل معضلة كبيرة عند بعض الباحثين هي ما يقوم به بعض الباحثين اعتماد نازلة أو حادثة تاريخية محدودة بالزمان والمكان، وتحويلها إلى ظاهرة تعم حقبا زمنية ممتدة

ومجالات جغرافية واسعة دون رصد دقيق ولا استقراء شامل لما يناظرها، ولاشك أن ذلك تعد صارخ على محتوى المصدر وافتراء واضح على التاريخ وعلى المنطقة، والمعلوم ان دقة الملاحظة التي يتميز بها الباحث ورؤيته الثاقبة للأحداث تجنبه الأسقاطات الجزافية التي تتجاوز الحقيقة التاريخية إرضاء لنزواته ودوافعه الكامنة، وتتيح له تقديرها بحجمها الذي لا يخرجها عن حدودها المقررة.

5- مخاطر الاكتفاء بالمصادر دون المراجع في التحليل التارخي.

يُعدّ الاكتفاء بالمصادر والاكتفاء بالرؤية الذاتية للباحث دون الرجوع إلى المراجع العلمية خطأً منهجيًا جسيمًا، لما ينطوي عليه من تعطيلٍ لآفاق المعرفة التاريخية وحرمانٍ من الاطلاع على ما قدّمته الأبحاث والدراسات السابقة من رؤى وتحليلات متنوّعة تناولت الموضوع من زوايا متعددة. فالإقتصار على المصادر دون المراجع يحول دون الإحاطة بأساليب النقد والتحليل التي رسّخها الباحثون في التعامل مع المادة التاريخية، كما يحرم الباحث من فهم المناهج المستخدمة وطرائق القراءة والتأويل المختلفة. إنّ الجمع بين المصادر الأصلية والمراجع التحليلية يُسهم في صقل الروح العلمية للباحث، ويُعزّز تلاقح الأفكار وتراكم المعرفة المنهجية الدقيقة، مما يمكّنه من سبر أغوار النصوص التاريخية واستكشاف تفاصيلها العميقة. وبهذا يتحقق التوازن المنشود بين استلهام المادة المصدرية في ضوء مقاصدها، والاستعانة بالمراجع النقدية التي توسّع الأفق المنهجي وتعمّق الرؤية التحليلية والنقدية في آنٍ واحد.

6- خطر تحقيقات المستشرقين للمصادر

تشكل تحقيقات المستشرقين للمصادر التاريخية محوراً حساساً في الدراسات التاريخية، نظراً لما قد تحمله من تأثيرات منهجية وفكرية. إذ يتطلب التعامل مع هذه التحقيقات فهماً دقيقاً للغرض الذي انطلق منه المستشرق، والأساليب التي اعتمدها، والفرضيات التي شكلت إطار تحليله، والهدف الذي يريد الوصول إليه، وذلك لتجنب الانزلاق نحو استنتاجات

مغلوطة أو منحازة. ومن هنا، فإن دراسة مصادر المستشرقين تستوجب مقاربة نقدية توازن بين الاستفادة من جهودهم العلمية وبين التحفظ على الانطباعات أو التفسيرات التي قد تكون متأثرة بأهدافهم الفكرية ومشاريعهم الاستعمارية

خاتمة :

إن الإشكال الحقيقي الذي يتعرض له الباحث في الدراسات التاريخية عندما يتساهل مع نفسه في تبني آراء الباحثين واعتبارها حقيقة لا مفر منها- وخاصة إذا كانت من قبل بعض المشهورين منهم- دون تقصٍّ واف للمصادر المتاحة التي تم البناء عليها، وافتقاد الباحث إلى المناهج التي تفكك النص المصدري وتعيد تركيبه وتشكيله وفقا للتراكم العلمي والخبرة التاريخية التي تولد رؤيته وتصوره، والنتائج التي نتوخاها تتجه إلى الباحثين وإثارة كوامن طاقاتهم الاجتهادية الخلاقة في التعوثل على المصادر والاستقادة من المراجع، وترك بصمتهم البحثية بإضافات حقيقية لما تم انجازه، ولا يكتفي الباحث بترديد ما تم تقريره من غيره، ويستسلم له، لأن الطبيعة البشرية تقتضي أن يبني الآخر على الأول، وعليه أن يبذل قصاراه في الإضافة الحقيقية لمواصلة البناء، وتأكيد استقلاليته الفكرية، وتأسيس رؤيته الخاصة، ولاشك أن هذا الجهد المبذول لايتأتى إلا من قبل شخصية تمتلك إرادة الفعل والعمل وعنفوان الأمل والطموح حتى تتجاوز جاذبيات السقوط التي لا تفتأ تعرقل مساره، وهذا نص كتبه المسعودي (ت 346 ه)بعد أن لاحظ سطوة الأفكار والطروحات السابقة على اللاحقة وخاصة إذا كانت ممن اشتهر علمه وتُقُبِّلت آراؤه، وكشف عن التردد والإحجام الذي قد يصيب الباحث والمؤلف في المسائل التي كتب فيها غيره من المشتهرين في السابق لأنه قد يتهم في علمه أو شخصه، بعد أن استقرت تلك المسائل متداولة في الثقافة العامة، وأصبحت مناقشتها جرما أو شبيها بالجرم، وكيف أبان عن حقيقة كل مؤلَّف مهما كان صاحبه بأنه لا يعدو أن يكون اجتهادا بشريا غير مقدس، ويعتبر هذا النص من أدق نصوص علم النفس التعليمي عالج فيه المسعودي

ظاهرة كانت مستشرية في عصره ولا تزال مستمرة في العصور التي تلت إلى عصرنا الحالي فيقول:" ونحن وإن كان عصرُنا متأخرا عن عصر من كان قبلنا من المؤلفين، وأيامُنا بعيدةً عن أيامهم فلنرجو أن لا نقصر عنهم في تصنيف نقصده، وغرض نؤُمُّه، وإن كان لهم سبق الابتداء فلنا فضيلة الاقتداء وقد تشترك الخواطر وتتفق الضمائر، وربما كان الآخر أحسن تأليفا وأتقن تصنيفا، لحنكة التجارب وخشية التتبع والاحتراس من مواقع الخطأ، ومن هنا صارت العلوم نامية غير متناهية لوجود الآخر ما لا يجده الاول وذلك الى غير غاية محصورة، ولا نهاية محدودة، وقد أخبر الله عز وجل بذلك فقال: ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾[3].

التوصيات:

-ترسيخ ثقافة التكوين المنهجي في قراءة المصادر.

- تشجيع الباحثين على تحقيق النصوص ودراستها ميدانيًا.

[3] المسعودي: التنبيه والاشراف، ط بريل، ليدن، 1893 ص 76-77.